

الاقتصاد الأمريكي
بدأ العد التصاعدي

الضغوط على الأسواق
تحدد توجهات
المستثمرين

في العالمية:
مشاريع نوعية
في جيوتي

مساعدة الصالح:

الكويت على مشارف الركود

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

«المشاريع الوطنية القابضة»



مساعدة الصالح:

الكويت على مشارف الركود

تمر الكويت بأزمة مالية هي الأشد منذ سنوات، أعادت إلى الأذهان أزمة سوق المناخ خلال أعوام الثمانينات. لكن هذه الدولة الخليجية التي تطفو على بحر من النفط، لديها من الإمكانيات ما يساعدها على اجتياز هذه الأزمة. وإلى جانب الثروة النفطية، يتميز القطاع الخاص الكويتي بخبرات واسعة في عالم المال والأعمال، حيث أن رجل الأعمال الكويتي بات معروفاً بحنكته ونجاحه إقليمياً وعالمياً.

الكويت - خاص أريبيان بزنس

استباق العاصفة

أسهم مدرجة وأخرى غير مدرجة، تم التخرج بربح معظم استثماراتها خلال الربع الثالث 2007. وتتركز مشاريع الشركة الحالية والتي تشكل معظم استثمارات الشركة في قطاعات مختلفة، كملكيتها في شركة «البحر الأبيض المتوسط» للاستثمار القابضة، وهي شركة مع شركة تابعة للشركة للبيبة للاستثمارات الخارجية لتطوير مشاريع عقارية في ليبيا، بالإضافة إلى مشروع شركة المشاريع الوطنية القابضة لإدارة اللغويات في إمارة دبي.

خياران فقط

ويحول أبرز قنوات التمويل التي تعتمد عليها الشركة حالياً ومستقبلاً. يؤكد الصالح على أن شركة مشاريع الوطنية القابضة تعتمد حالياً ومستقبلاً على تمويل استثماراتها عن طريق رأس مالها، وكذلك عن طريق استقطاب أطراف أخرى للاستثمار على المدى الطويل في مشاريعها، وسوف تكون نسبة التمويل من خلال الاقتراض من البنوك «محدودة».

ويرى الصالح أن السبب الرئيسي لأزمة الشركات الاستثمارية الكويتية يكمن في الحجم الكبير للقروض التي استأنتها تلك الشركات والتي كانت أكبر من قدرتها المالية على السداد.

في خضم ما تعانيه الساحة المالية الكويتية من تداعيات الأزمة التي باتت تعرف «بأزمة قروض شركات الاستثمار»، وهي الأزمة التي جعلت الكثير من الشركات المساهمة العامة، على شفا حفرة من الإفلاس. يؤكد الصالح عدم وجود أي قروض مترتبة على شركة مشاريع الوطنية القابضة والتي تتركز استثماراتها في مشاريعها المباشرة، وهي الأسواق الناشئة مثل ليبيا.

ويلفت مساعد الصالح إلى أن استثمارات الشركة في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية تشكل أقل من 10% من إجمالي محفظة استثمارات الشركة. وقد تراجعت قيمة تلك الأسهم بنسبة 10% إلى الآن.

يقول الصالح: «كانت إستراتيجية الشركة في السابق تقوم على جمع رؤوس أموال من مستثمرين آخرين للدخول في مشاريع مشتركة معنا، لمن هذا سيكون أصعب في ظل الظروف الحالية، رغم أن المشاريع المجزية وخاصة تلك ذات الحجم المتوسط، ستستمر في استقطاب مستثمرين».

لقد استبق مساعد الصالح العاصفة، فبعد أن كانت محفظة الشركة الاستثمارية تتكون من

توارث الكويتيون خبرة الاستثمار جيلاً بعد جيل، لكن الجيل الشاب يتمتع بطموح أكبر ويعزز أشد على الاستفاد والتعلم من أزمات الماضي. وأيضاً بإصرار كبير على الخروج من مناهات المال والسياسية. فهذا الجيل لم يعتمد على أموال الأجداد، بل يبادر إلى اتخاذ المبادرة وبناء قاعدة متينة للانطلاق منها على أساس علمي وعملي. عل ذلك يسهم في تحقيق الحلم بأن تعزز الكويت مكانتها على الخريطة المالية والاستثمارية إقليمياً وعالمياً.

مساعد الصالح أحد أبرز وجود الجيل الصاعد من رجال الأعمال الشباب في الكويت، الذين أثروا أن يسلكوا طريق النجاح بعيداً عن عائلته التي تملك إحدى أعرق المجموعات التجارية الكويتية (مجموعة مساعد الصالح وأولاده).

فقد دخل مساعد الصالح منفرداً في شركة مع الشركة الوطنية العقارية لتأسيس شركة «مشاريع الوطنية القابضة» التي وصل رأسمالها إلى 34 مليون دولار، وهذه الشركة يقودها الصالح من خلال منصبه كرئيس تنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة.



الصالح في منزل الرئيس السابق لدولة مالطا



إدارة النفايات بشكل حصري لجميع مشاريع شركة تطوير دبي. ومن جانب آخر وقعت شركة «مشاريع الوطنية القابضة» مذكرة تفاهم مع شركة «ريموندس» للبحث عن فرص استثمارية في مشاريع البنية التحتية الخاصة بقطاع إدارة النفايات في بعض دول مجلس التعاون.

المشاريع الخضراء

وفي ضوء الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم، قد تتراجع أهمية المشاريع الصديقة للبيئة التي باتت تسمى المشاريع الخضراء. ولكن ذلك سيكون على المدى القصير برأي الصالح، إذ أن أهميتها ستزداد على المدى البعيد، خاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما أن جزءاً من خطة التقليل على الأزمة المالية، سيكون عبر تنشيط المشاريع البيئية. وبلغت الصالح إلى أن المنطقة قد بدأت تشهد نماذج من تلك المشاريع من بينها مشروع مدينة «مصدر» في إمارة أبوظبي، باستثمارات تناهز 15 مليار دولار في المشاريع الصديقة للبيئة.

ويشير الصالح إلى أن الخطة في البداية، كانت لتلبي بناء مشروع متكامل لتدوير النفايات في مدينة دبي الصناعية فقط. ومن ثم تطورت العلاقة مع شركة «تطوير» المالكة لمدينة دبي الصناعية لوضع خطة استراتيجية لتطبيق أهداف المشروع وخدماته على كافة مشاريع شركة «تطوير». وخلال هذه الفترة، تم تعيين شركة «كامبل ريت» لعمل المخطط الخاص بالمشروع. وحالياً يتم إجراء تعديلات في دراسة الجدوى لتغيرات المشروع وفقاً للصالح، الذي

مشاريع التطوير الصناعي والعقاري الخاصة بالأسواق الناشئة على وجه الخصوص. وقد أنشأت الشركة منذ تأسيسها، وحدات وشركات تابعة تعمل تحت مظلة مشاريع الوطنية القابضة، تأتي في مقدمتها شركة «مشاريع الوطنية للصناعات التحويلية» التي أبرمت اتفاقية مع مدينة دبي الصناعية من أجل تأسيس مصانع لإعادة التدوير النفايات بشكل حصري في مدينة دبي الصناعية. وهذا المشروع هو الأول من نوعه في المنطقة في إدارة النفايات وإعادة التدوير، ويقام هذا المشروع المكون من عدة مصانع لإعادة التدوير على أرض مساحتها 150 ألف متر مربع، كما يعتمد أهم المقاييس العالمية في مجالات الحفلات على البيئة ورعايتها.

كما أبرمت الشركة عقد شركة مع شركة تطوير دبي وشركة ريموندس الألمانية المتخصصة في مجال إدارة النفايات. وتعد الأولى في ألمانيا والثالثة على مستوى العالم في هذا المجال.



في أسعار النفط سوف يؤثر على قدراتها في دفع الرواتب من جانب، وأيضاً على قدرتها على تمويل مشاريع البنية التحتية من جانب آخر، وسيؤثر هذا التراجع أيضاً على قدرة الحكومة في التدخل لإتقاد أي بنك من البنوك في حالة تعرضه لأزمة.

ويشير الصالح إلى أن الرقم الفعلي حالياً لمجموع حقوق المساهمين في كل البنوك الكويتية يقارب 4.5 مليار دينار. فيما تبلغ القروض المستحقة على البنوك 22 مليار دينار. وإذا استمرت الأزمة، استوجب ذلك تدخل الحكومة، ولذا فمن الضروري المحافظة على سعر النفط في مستويات مرتفعة حتى لا تتأثر ميزانية الدولة، على حد تعبيره.

الانطلاقة

تأسست شركة مشاريع الوطنية القابضة كشركة تابعة للشركة الوطنية المقارية في شهر يناير/ كانون من العام 2006، بهدف الاستثمار في



جولة في قارب شراعي مع الرئيس السابق لدولة كوستاريكا

مصير محتوم

ومن جانب آخر، وفيما تشكل الشركات العائلية عماد الاقتصاد الكويتي بشكل خاص والخليجي بشكل عام، يشير الصالح إلى أن هذا النوع من الشركات عادة ما تكون متحفظة باستثماراتها أكثر من الشركات الأخرى، ويتوقع لمعظمها أن يسبح من الأزمة، ولكن البعض لن يستطيع الصمود وقد يكون مصيرها المحتوم إعلان الإفلاس.

وبما أن الاقتصاد الكويتي يعتمد في معظمه على عوائد النفط، فسيسبق اقتصاد البلاد معلقاً فوق أسعار برميل النفط التي وصلت في صيف العام الماضي إلى ذروة 147 دولاراً للبرميل، قبل أن تبدأ مسلسل الهبوط، إلى مستويات تتراوح بين 35 - 40 دولاراً.

ويشرح الصالح انعكاس ذلك على الكويت قائلاً: «بما أن الحكومة الكويتية تشغل أكثر من 94% من الأيدي العاملة في الكويت، فإن أي تراجع



مساعد الصالح متحدثاً في المنتدى الاقتصادي العالمي

ومن خلال نظرة يصفها بـ«اللاتفائية»، يتوقع الصالح بأن الوضع السلبي الحالي للأزمة الاقتصادية سيستمر من 8 إلى 10 سنوات على الأقل، وبلغت إلى التغييرات الجذرية التي ستشهدها الحارطة المالية الكويتية. بعد أن اندمج شركات مع بعضها البعض، ويختفي بعضها الآخر من الساحة، وبعد أن يتم إصدار قوانين جديدة تمنح «الشركات الورقية» من العمل مرة أخرى كما هو حاصل الآن، فإن ذلك سيؤدي، وفقاً للصالح، إلى ركود اقتصادي للسنوات العشر القادمة.

ومع ذلك فهو يؤكد من جانب آخر على وجود بعض الشركات التي ما تزال قوية في وجه الأزمة التي أثرت على الجميع وإن بدرجات متفاوتة. وتشير آراء بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن أقل من 10% من الشركات الكويتية سوف تنجو من الأزمة.

خاصة وأن تلك القروض كانت قصيرة المدى لمشاريع طويلة الأجل.

ويرجع الصالح سبب ما حدث إلى أن القرارات التي اتخذتها تلك الشركات بالاقتراض، هي قرارات اتخذتها في الغالب شركات استثمارية ليس لديها خبرات كافية. وبالرغم من عدم وجود أي حلول جوهرية للأزمة في الأفق، إلا أن الصالح يرى أن الاندماج أو التصفية قد يكونان إحدى الوسائل التي قد تتخذها بعض الشركات للخروج من الأزمة.

وتعليقاً على ما يقوله البعض، حول إمكانية تصادي هذه الأزمة من خلال تقييد عمليات الإقراض وتشديد الرقابة على الشركات الاستثمارية العاملة في الكويت، يقول الصالح أنه «لا يوافق على هذا الرأي». ويشير إلى أن البنك المركزي الكويتي قد أدى واجبه من ناحية الإشراف على الشركات الاستثمارية على «أكمل وجه» ولذلك لم يكن ممكناً تصادي الأزمة من خلال تقييد القروض أو تشديد الرقابة.

الشركات الورقية

ويركز الصالح مرة أخرى خلال حديثه لأرربيان بزنس، على توجيه اللوم لعملية صنع القرارات الإدارية من جانب الشركات الاستثمارية، والتي يرى فيها السبب الرئيسي للأزمة الراهنة فيقول: «من طبيعة البشر المخاطرة في القرارات، والمخاطرة عادة ما تؤدي إلى تضخم في الأسواق المالية، وبلي مرحلة التضخم الدخول في أزمات. إننا هائلنورات الاقتصادية غالباً ما تتبعها أزمات اقتصادية».



المحفلة الرئيسية لمشروع باله سيتي في ليبيا



يشير إلى رغبته في توسيع أعمال إدارة النفايات بطريقة مفيدة. من خلال الدخول في مناقصات حكومية للقيام بمشاريع مماثلة. ومن الشركات التابعة الأخرى تأتي شركة «مشاريع الوطنية للاستشارات الاقتصادية والمقاربية»، والتي تهدف لتوفير الخدمات الاستشارية للطرف الثالث في البلدان الناشئة. وقامت عام 2007 بالتوقيع مع شركة الفنادق الدولية للاستثمار على عقد إدارة اكتباب زيادة رأس مال الشركة الأخيرة. وتمت إدارة عملية اكتباب بنجاح بإدخال شركة «استثمار الإماراتية كشريك استراتيجي وزيادة رأس مال شركة الفنادق الدولية للاستثمار، بمبلغ وقدره 206 مليون يورو.

ليبيا المستقبل

وعلى صعيد آخر، تم تأسيس شركة جديدة باسم «شركة البحر الأبيض المتوسط للاستثمار القابضة» برأسمال قدره 100 مليون يورو، تمتلك فيها شركة مشاريع الوطنية القابضة 10% وشركة الوطنية المقارية 40% بالإضافة إلى ما نسبته 50% لشركة تابعة لشركة الاستثمارات الخارجية الليبية المملوكة من قبل الحكومة الليبية. وتم تحديد نشاطها للاستثمار في المشاريع المختلفة في ليبيا، وفي باكورة هذه المشاريع يأتي منتج «بالم سيتي ريزيدنس» الذي يمتد على مساحة 140 ألف متر مربع على



تراجع أسعار النفط سوف يؤثر على قدرة الكويت على تمويل مشاريع البنية التحتية

يرى الصالح أن تدني دبي فرصة أكبر لتجنيب الأزمة أسرع من باقي دول الخليج التي ما تزال معظم مشاريعها العقارية في بدايتها ولاستطيع إيجاد التمويل اللازم لها

قطعة أرض مطلة على البحر الأبيض المتوسط في مدينة طرابلس الليبية.

ويتكون هذا المشروع من 413 وحدات سكنية بالإضافة إلى كافة تسهيلات الإقامة الترفيهية، على أن يتم الانتهاء من المشروع وتسليمه للمستثمرين في شهر يونيو/حزيران القادم. وعن سبب اختيار ليبيا لهذا المشروع يقول الصالح «من خلال الدراسات التي قمنا بها لسوق الليبية، وجدنا أن هناك طلباً كبيراً للسكن الخاص بمدراء الشركات العالمية العاملة في ليبيا، التي تتميز أيضاً بكونها نواة غنية بالنفط، وغنية بالتاريخ والآثار ولديها أكبر نسبة من الآثار الرومانية بعد مصر، كما أن لها أكبر واجهة بحرية على البحر الأبيض المتوسط، وجميع هذه العوامل تدبّر بمستقبل واعد للاقتصاد الليبي».

كما قامت شركة مشاريع الوطنية القابضة بتوقيع عقد الحق الحصري لاكتباب بزيادة رأس مال شركة البحر الأبيض المتوسط للاستثمار القابضة عن حصة شركة الوطنية المقارية. وتبلغ حصة شركة مشاريع الوطنية القابضة في زيادة رأس المال 3 ملايين يورو لترفع بذلك ملكيتها في الشركة من 10% إلى 14.5%. على أن يتم استخدام مبلغ زيادة رأس المال لتمويل مشروع شركة البحر الأبيض المتوسط للاستثمار القابضة الجديد في أهم مراكز مدينة طرابلس المواجهة للبحر. والمشروع عبارة عن مجمع تجاري ضخم يشمل 37 طابقاً. ■

